

سلام أعلن الحداد العام

جثامين ضحايا الطائرة الجزائرية تصل غداً إلى بيروت يرافقها باسيل

تصل جثامين الضحايا اللبنانيين 20 الذين قضوا في حادثة الطائرة الجزائرية التي سقطت في مالي في 24 تموز الماضي، إلى بيروت في الساعة من مساء غد الأحد، وسيرافقها وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل والمدير العام للمغتربين هيثم جمعة والأمين العام للهيئة العليا للاغاثة اللواء محمد خير.

وستستقبل الجثامين في إحتفال رسمي في المطار، حيث سيكون في استقبالها في صالون الشرف ممثل رئيس مجلس النواب نبيه بري النائب علي بزي وممثل رئيس الحكومة تمام سلام وزير البيئة محمد المشنوق ورئيس الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم أحمد ناصر على رأس وفد من الجامعة. وسيتم نقل التعويض من فرنسا

ملفوفة بالعلم اللبناني، إلى بيروت، حيث ستتولى سيارات الصليب الأحمر نقل كل جثمان على حدة إلى مسقط رأسه.

أسماء الضحايا

وفيما يأتي أسماء اللبنانيين 20 ضحايا طائرة الخطوط الجوية الجزائرية، التي سقطت في مالي بعد إقلاعها من واغادوغو عاصمة بوركينا فاسو في 24 تموز الماضي: فادي رستم، جوزف حاج، محمد أخضر، حسن بيلان، منجي حسن، نجوي حسن زيات، محمد زيه، رقية حسن، رندا زاهر بسمة، علي زاهر، صلاح زاهر، شيماء زاهر، فادي سيوفي، بلال دهيني، بيارن كورينا دهيني، أوليفيا دهيني، ريان دهيني، ومالك دهيني.

تعويضاً عن البقعة النفطية في البحر

الأمم المتحدة تطالب «إسرائيل» بدفع 856.4 مليون دولار للبنان

تبتت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار «البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية»، الذي يطالب إسرائيل بتعويض لبنان 856.4 مليون دولار.

وإثر تبني هذا القرار ألقى المندوب الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة السفير نواف سلام كلمة قال فيها: «للمرة الأولى منذ العدوان الإسرائيلي» على لبنان صيف 2006، تبتت الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم باكتارية 170 من أصل 179 قراراً رقمه 69/212 اعتمدت فيه مبلغ 856.4 مليون دولار أميركي يتوجب على «إسرائيل» أن تدفعه كتعويض حتى تاريخه عن الأضرار التي لحقت بلبنان مباشرة بعد تصفها محطة الجبة للطاقة الكهربائية».

وأضاف: «وجدت الجمعية العامة في قرارها هذا حول «البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية»، كما في السنوات الماضية، الإقرار بالآثار البيئية والاقتصادية والصحية السلبية التي لحقت بلبنان وغيره من الدول المجاورة نتيجة تصف «إسرائيل» لمحطة الجبة، مطالبته بتعويض لبنان وهذه الدول، على وجه السرعة وفي شكل ملائم، عن الأضرار التي تسببت بها. ويعتبر لبنان تبني هذا القرار إنجازاً مهماً، إذ تم فيه اعتماد رقم لبنان كأساس للتعويض، من خلال طريقة احتساب واضحة ومركزة إلى أسس قانونية تأخذ في الاعتبار القيمة المباشرة وغير المباشرة للأضرار الناتجة من

مثول دفتردار أمام المحكمة العسكرية

تمنع المتهمين في قضية «البارد» عن الحضور إلى المجلس العدلي

للمرة الثالثة على التوالي، تمنع المتهمون في قضية الاعتداء على أمن الدولة في منطقة مخيم نهر البارد، عن الحضور إلى جلسة المجلس العدلي التي انعقدت في قصر عدل بيروت، من دون أن يتم سوفهم قسراً.

وللمرة الثانية أعلن مجلس القضاء الأعلى في بيان، أنه «حرصاً

على حسن سير العدالة ومنعاً للتأخير في المحاكمة، قرر رئيس المجلس بالإنيابة القاضي أنطوني عيسى الخوري تسطير مذكرة إلى النائب العام التمييزي، لفتح تحقيق حول عدم تنفيذ قرار المجلس العدلي المتعلق بسوق جميع المتهمين إلى جلسة المحاكمة الراهنة، ليصار على ضوء ذلك إلى اتخاذ التدبير

الحزب السوري القومي الاجتماعي

مفوضية المتن الجنوبي - مديرية المريجة
تحيي الذكرى السنوية
للسهيد البطل محمد عواد



وذلك باحتفال تقيمه يوم الأحد 21/12/2014، الساعة الحادية عشرة قبل الظهر، في روضة الشهيدين - الغبيرى.

تلقى في الاحتفال كلمات مركزية باسم: حزب الله، حركة أمل، الفصائل الفلسطينية والحزب السوري القومي الاجتماعي.

البناء

تحدث لـ«البناء» و«توب نيوز»، عن الحوار بين حزب الله و«المستقبل» وملف المخطوفين والوضع في سورية

مرعي: شعارات 14 آذار تلاشت وبقي الأسد أحد أعمدة المقاومة



حاوره محمد حمية

أكد نائب رئيس حزب الاتحاد عضو اللقاء الوطني أحمد مرعي أن كل «الشعارات التي رفعها فريق 14 آذار لا سيما سقوط النظام في سورية تلاشت وبقي الرئيس السوري بشار الأسد أحد أعمدة قوى المقاومة والممانعة في قلعة العروبة والمقاومة».

ورأى أن «مسألة رئاسة الجمهورية معلقة لحين انتهاء الأحداث الكبرى الجارية في المنطقة»، معتبراً «أننا أمام أزمة نظام حقيقية ويجب تطبيق كامل بنود الطائف أو الإتفاق على نظام سياسي آخر»، داعياً إلى «انتخاب رئيس قوى وإعادة جزء من صلاحياته ولكن على قاعدة انتخابه من الشعب». وإذ أكد أن الحرب مع الإرهاب لن تنتهي بإنهاء قضية العسكريين المخطوفين، لفت مرعي إلى أنه «لو وافقت الحكومة اللبنانية على التعاون والتنسيق مع الحكومة السورية لانتهى هذا الملف».

وأكد أن «اللقاء الوطني يسير بخطة سياسية معتمدة ويجري العمل على تنفيذها».

كلام مرعي جاء خلال حديثه إلى «البناء» و«توب نيوز»، وأوضح الأسباب التي دفعت حزب الله وتيار المستقبل إلى الحوار أن «السبب الرئيسي هو ارتفاع منسوب التشنج الذهبي في لبنان، ولا بد من تخفيفه وجر المستقبل إلى مساحات الحوار. أما تيار المستقبل فإنه يحاول أن يرفع منسوب هذا التشنج للضغط على الفريق السياسي الوطني والمقاوم من جهة، ومن جهة أخرى يقدم نفسه على أنه حركة اعتدال سياسي بديلة عن واقع التطرف. فتيار المستقبل الذي هيا المناخ لمجموعات التطرف داخل الإسلام السياسي وحضر لها المساحات التي تعمل فيها وأمن أدوات اتصالها مع المجموعات الخارجية يقدم نفسه اليوم على أنه طرف معتدل، وهو يقوم بالضغط السياسي الذي يتكامل مع الضغط الميداني الذي تتولاه المجموعات الإرهابية، وإرادة فريق المستقبل ليست مستقلة، بل هو يعمل بوحى سعودي، ولا يمكن الحريري أن يقدم مبادرة ويجلس مع حزب الله على طاولة الحوار لو لم توجد رغبة سعودية بذلك».

اللقاء الوطني يسير بخطة سياسية ويجري العمل على تنفيذها

وحول مدى ارتباط موقف «المستقبل» بالتحولات الإقليمية والدولية، أشار مرعي إلى «نصيحة أميركية للسعودية بأن التفاهم النووي الإيراني بين أميركا والغرب من جهة وإيران من جهة أخرى، سينجز، وبالتالي فإن الكثير من التفاهات تم تنفيذ بعض منها وسيتم استكمال بعضها الآخر، وفي هذا السياق جاءت مبادرة الحريري ووافق عليها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في خطابه الأخير، لكن إذا كانت رغبة المستقبل بالحوار محاولة زحزحة مواقف المقاومة السياسية وبخاصة في ما يتعلق برئاسة الجمهورية فإن السيد نصر الله قال بوضوح ولمرة الأولى أن مرشحه لرئاسة الجمهورية هو رئيس كتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون».

وأضاف: «الحريري أعلن أنه لن يعود إلى لبنان إلا عبر مطار دمشق، وإيضاً كل السفوف المرغفة والشروط التي وضعتها المستقبل وضعت على الشرف لأن طبيعة النظر السياسي والميداني تغيرت، وكانوا يضربون المواعيد لسقوط النظام في سورية والرفيق بشار الأسد، لكن كل هذه الشعارات تلاشت وبقي الرئيس الأسد أحد أعمدة قوى المقاومة والممانعة في قلعة العروبة والمقاومة سورية، وهناك معادلات غيرها رجال المقاومة والجيش العربي السوري، فصود سورية وفعاليتها ودينامية حركة المقاومة التي تتدخل بحسب ما تراه مناسباً وليس كما يراه الآخرون وبالتالي كان دخولها إلى سورية دفاعاً عن خط المقاومة، كل ذلك غير المعادلات».

وبخصوص مطالبة «المستقبل» حزب

الله بالإسحاب من سورية اعتبر مرعي أن «فريق 14 آذار لا ينطلق من مصلحة وطنية بل من اعتبارات وتحالفات يرفعها طرف دولي لتسهيل وتمويل إقليمي، وتوجد منظومة كاملة وهم جزء منها، وبإخرة «لطف الله 2» التي ضبطت في مرفق طرابلس كانت قبل وجود حزب الله في سورية، وعندما رأى حزب الله أن هذه المجموعات الإرهابية تريد السيطرة على لبنان وتحويله من بلد نصرته إلى أرض جهاد، رأى ضرورة التصدي لها وحاول إبعاد النار عن الداخل الوطني اللبناني، والطرف الآخر هو استجلب هذه المجموعات إلى الداخل عبر تحضير المساحات والمناطق الحدودية وتسهيل دخول السلاح من لبنان إلى سورية وبالعكس».

وعن نتائج الحوار المرقب، قال: «لا أتوقع وصوله إلى نتائج بل توجد محاولة لمزيد من الضغوط السياسية على حزب الله لأخذها مواقع أخرى فلنا منهم أن الفتنة ستكون عملاً ضاغط عليه، وهذا الفن خاطئ لأن حزب الله يمتلك الرؤية السياسية والشجاعة للحوار من موقعه السياسي وليس من موقع الآخرين».

وأضاف: «توجد حاجة وطنية ملحة لحوار وطني جاد وشامل يضم سائر الأفرقاء بعيداً عن مصالح الخارجية بعد أن شاهدنا أزمة في النظام السياسي اللبناني للوصول إلى صيغ وطنية تستطوع أن تحصن الوطن من محاولات اختراق وحدة المجتمع».

وحول نتائج المبادرات الخارجية لا سيما الروسية والفرنسية في حل لموضوع الرئاسة، لفت مرعي إلى «وجود توافق دولي حول استقرار لبنان كي لا يتحول إلى بؤرة تفجير جديدة، وبعض الأطراف يضع شروطاً على انتخاب رئيس للجمهورية، وعندما يقدم رئيس «القوات» سمير جعجع كمرشح من قبل فريق 14 آذار وهو قاتل الرئيس الشهيد رشيد كرامي هو إساءة إلى موقع رئاسة الجمهورية، ونأسف لأن يكون هذا الرجل المتمم بالعديد من الجرائم أن يكون على رأس فريق 14 آذار، وهذه إدانة لكل القوى التي تتلقى به، وجعجع يعرف أنه لا يمكن أن يصل للرئاسة بل هدفه إسقاط ترشيح العماد عون فقط».

وزاد: «عندما طرحت البطريركية المارونية أربعة مرشحين أقرها تنازل الوزير سليمان فرنجية لمصلحة عون ونحن كل طرف في فريق 8 آذار نؤيد ترشح عون لرئاسة الجمهورية، ولكن نرى مسألة الرئاسة معلقة لحين انتهاء الأحداث الكبرى الجارية في المنطقة، وبعض القوى لا تريد حسم معركة الرئاسة قبل أن تظهر صورة الوضع الإقليمي العام وتأثيره على لبنان، ومعلم الكتل التي تنتخب الرئيس ليست نخباً حقيقياً بل الناخب الأكبر هو الناخب الإقليمي والدولي ولم يتم حتى الآن الاتفاق بين الناخبين الكبار على اختيار رئيس للجمهورية».

وعن دعوة بعضهم لإعادة النظر باتفاق الطائف في ظل أزمة النظام في لبنان، قال: «بعض الأطراف رأى أن الطائف تسوية للحرب الأهلية واعتمد بعض البنود فيه التي تتناسب مع الواقع السياسي والطائفي في لبنان وأهم تطبيق كامل بنوده الأخرى، وتم تكريس طائفية الرؤساء وتعميق الانقسام الطائفي لدى التخفيف منه عبر إبقاء البنود التي كانت تسوية موقنة للولوج إلى الاتفاق النهائي ريثما يتم تشكيل الهيئة الوطنية

للإغاثة الطائفية السياسية، والطائف لا ينص على التوزيع الطائفي في الوظائف إلا في الفتنة الأولى وهذا ما لم يطبق. نحن، إذاً، أمام أزمة نظام حقيقية ويجب تطبيق كامل بنود الطائف عبر حوار وطني وإما الإتفاق على حوار وطني للإتفاق على نظام سياسي آخر يتناسب الجميع مع العصر على التمسك بالمسيحيين، في لبنان، فلا نريد نظاماً سياسياً يخرج المسيحيين من الحياة السياسية بل أن يكونوا شريكاً أساسياً».

وبالنسبة إلى مصلحة «المستقبل» ومرجعيتها السياسية بذلك، قال: «نحن مع انتخاب رئيس قوى وإعادة جزء من صلاحيات الرئيس، ولكن على قاعدة انتخاب الرئيس من الشعب وليس كما طرحها عون في مبادرته ما قبل الأخيرة، أي من دون المرور بمرحلتيين، لأن من حق المسيحي وصول رئيس قوى للجمهورية كما باقي الرئاسات، وكل سلطة لديها صلاحيات ورئيس الجمهورية القوي قادر على ممارسة صلاحياته، ونرى العماد عون هو الأوفر حظاً، وكذلك هو الرئيس التوافقي».

وعن التهديدات الإرهابية قال: «الإرهاب قادر على الضرب في الداخل وليس فقط على الحدود و«داعش» يريد السيطرة على القوى المسلحة الأخرى في جرد القومون للبعد وحيداً في الصراع مع الدولة اللبنانية والمجموعات الإرهابية التي حاولت سابقاً احتلال بعض المناطق لربطها مع بعض المناطق الحدودية في الشمال لكي يكون منفذاً مريحاً لتسليح القوى المسلحة السورية، لكن الجيش اللبناني والمقاومة تصيدا لهذه المشاريع وأسقطوها وكانت عملية التصير، اليوم نرى محاولة أخرى للدلول وتغيير طبيعة النظام السياسي في لبنان».

وحول تعامل النائب جنبلاط مع خطر الإرهاب أوضح أن «النصرة متواجدة على حدود الجولان ودخلت إلى مناطق درزية وجنبلاط يريد من خلال بعض التصريحات عقد صفقة مع النصرة ليؤمن هذه المناطق لتتنرط المجموعات الدرزية الموجودة هناك مع النصرة ضد القيادة السورية والجيش العربي السوري فلنا منه بذلك جنبط الدروز معارك مقبلة، ولكن لا «النصرة»، ولا «داعش» يحترمان الخصوصيات للعديد من الفئات الاجتماعية بل يريدان تغيير وجه المنطقة ولهما مشغل إقليمي واحد، والحرب مع الإرهاب لن تنتهي بإنهاء قضية العسكريين المخطوفين بل الخيار الوحيد هو التصدي موحد لهذا الإرهاب».

وبخصوص تعامل حكومة الرئيس تمام سلام مع هذا الملف، قال: «الرئيس سلام أخذ مواقف إيجابية في هذا المضمار ولم يوافق على كثير من الشروط التي وضعتها تلك المجموعات لأنها تمس هيبة الدولة وهي إسقاط لسيادة لبنان لأن «النصرة» و«داعش» يحتلان أرضاً لبنانية، كيف للدولة وللشعب اللبناني أن يرضوا عن هذا الإحتلال».

وشدد على أنه «لو وافقت الحكومة اللبنانية على التعاون والتنسيق مع الحكومة

السورية والجيش العربي السوري لكانت قضية المخطوفين انتهت»، مؤكداً كلام السفير السوري على عبد الكريم علي الذي قال إن الحكومة تريد حواراً وتنسيقاً مع سورية من تحت الطاولة، قائلاً: «الحكومة بذلك تخالف القانون لأن هناك اتفاقاً بين الحكومتين واتفاقية التعاون والتنسيق، ويوجد شرط خارجي يمنع هذا التنسيق لتسهيل عمل المجموعات الإرهابية لهدفين: استهداف المقاومة وتغيير وجه لبنان السياسي».

وتطرق مرعي إلى الأزمة السورية، معتبراً أنه «بعد 4 سنوات من الحرب حققت سورية قيادة وجيشاً وشعباً إنجازاً وانتصاراً على الحرب الكونية عليها»، مشيداً على أن «الحل للآزمة يجب أن يكون حلاً سياسياً والطح الروسي يمكن أن يكون مدخلاً للحل إذا كانت القوى المعارضة تريد مصلحة سورية».

وأضاف: «القيادة السورية أعلنت أنها مستعدة للحوار مع أي معارضة وطنية وجرى حوار في دمشق مع بعض قوى المعارضة وأنتج دستوراً جديداً، وعندما طرحت روسيا

رئاسة الجمهورية معلقة إلى حين انتهاء الأحداث الكبرى الجارية في المنطقة

على القيادة السورية ضرورة الحل السياسي وافقت سورية لكن بشرط أن يتم إيقاف التمويل بالسلاح والمال وإغلاق الحدود، من كل المنافذ لكي ينتج أي حوار سياسي، وقد سال وزير الخارجية السوري وليد المعلم نظيره الروسي سيرغي لافروف هل تومن قوى المعارضة على المسلحين على الأرض؟

بالطبع لا، لأنها مرتبطة بأجندات خارجية».

وفي الملف الفلسطيني اعتبر مرعي أن «العدو الصهيوني يستفيد مما يجري في العالم العربي، ومن أطلق مشروع الشرق الأوسط الجديد هو رئيس الكيان «الإسرائيلي» شيمون بيريس عبر تفتيت المجتمعات العربية والآن يتم تنفيذ هذا المشروع ويقوم بالاعتداءات اليومية على الشعب الفلسطيني وعلى المقدسات».

وعن اللقاء الوطني قال: «اللقاء يسير بخطة سياسية معتمدة ويجري العمل على تنفيذها وقمنا بزيارة كل الفعاليات السياسية والعديد من سفراء الدول العربية والأجنبية وشرحنا رؤيتنا لازمة اللبنانية والقضايا العربية، كما قمنا بزيارة رئيسي مجلس النواب والحكومة نبيه بري وتمام سلام وقدمنا لهما وثيقة اللقاء السياسية، واللقاء يستمر عمله بخطة وطنية تريد أن يكون للحياة الوطنية بتنوعها دورها الأساسي في إنتاج مشروع وطني حقيقي لمستقبل لبنان».

يُبت هذا الحوار كاملاً اليوم الساعة الخامسة مساءً
وبعد بثه الحادية عشرة ليلاً على قناة «توب نيوز»، على التردد 12034

ترأس اجتماع مجلس أمناء «البلمد»

يازجي: واجبنا الاستمرار في العمل لتصبح الجامعة منارة العلم والإيمان

ترأس بطريك انطاكيا وسائر المشرق للروم الأرثوذكس يوحنا العاشر يازجي، اجتماع مجلس أمناء جامعة البلمد في دورته العادية، في قاعة الاجتماعات بمبنى «الزاقم»، في حرم الجامعة بباكورة، بحضور معظم الأمناء في لبنان وخارجها.

وبحث الاجتماع في شؤون انمائية وإدارية حول توسع الجامعة وانتشارها وازدهارها على الصعيدين العمراني والأكاديمي.

افتتح يازجي الاجتماع مشيداً بـ«جهود جميع العاملين من أجل هذه الجامعة، أمناء ورئيسا وعمداء ومدبرين وأساتذة وموظفين»، وقال: «ما بلغته هذه المؤسسة من مستوى هو نابع من إرادة الهيئة وجهود إيمان هذه المنظمة. لا بد أن تكون أوفياء لهذا الإنسان، وشاكرين بركة الله وعنايته. علينا المتابعة والاستمرار في العمل لتصبح الجامعة منارة العلم والإيمان والأخلاق».

وأشار إلى أنه يضع فثقه بـ«إدارة هذه الجامعة وعناصرها الأكاديمية»، وقال: «هذا ما يجعلني وثقاً بأنها ستحقق أهدافها».

والقى رئيس الجامعة الدكتور إيلي سالم كلمة رحب في مستهلها بالبطريك يازجي والأمناء، وتحدث عن «التحديات التي تواجهها الجامعة، مع صرارها على التقدم مهما بلغت الصعوبات وتازمت الأوضاع في لبنان والمنطقة».

وأضاف: «إن الجامعة مستمرة في تحقيق انتشارها في أرجاء الوطن وفي تطوير برامجها وكلياتها، لتلاول كل الاختصاصات والمجالات العلمية».

وتناقش المجلس جدول أعمال، واطلع على تقارير العمداء والمدبرين، وبحث في مضمونها، وأقر التقرير المالي.

وبعد استراحة، ناقش المجلس تقارير خاصة بمركز جامعة البلمد الطبي والكليات الجديدة المنوي أنشاؤها، وعرض أوضاع فرعي سوق الغرب وعكار وتأسيس فرع جديد للجامعة في دبي.



العدو الإسرائيلي بعدما استعمل مفوض الحكومة لدى المحكمة القاضي شربل أبو سمرا لتحضير الأسئلة لاستجواب أبو جودة.

وطلبت المحكمة الشاهد الدكتور أنطون قمبر الذي كشف على أبو جودة للاستماع إلى أفادته.

وقرر قاضي التحقيق في بيروت فريد عجيب استدعاء المدير السابق صندوق المهجرين فادي عروموني للحضور في دارثته في 15 كانون الثاني المقبل للتحقيق معه في جرم اختلاس أموال عامة عائدته إلى الصندوق بعدما غاب عن جلسة أمس لتعذر إبلاغه.

أ، تطوّر إلى توتر بين العائلتين، ما استدعى تدخل الجيش اللبناني وإطلاق النار في الهواء لتفريقهم.

إلى ذلك، جمد نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع الوطني سمير مقل، مفعول تراخيص حمل الأسلحة على سائر الأراضي اللبنانية في 24 و 25 / 31 الجاري.

واستدعى القرار تراخيص حمل الأسلحة صفة دبلوماسية، وتراخيص حمل الأسلحة (صفة خاصة) الممنوحة لمراقبي الوزراء والنواب الحاليين والسابقين ورؤساء الأحزاب ورؤساء الطوائف الدينية عندما يكونون برفقة الشخصية فقط.

أكد القرار أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار تعرض مرتكبها لأشد العقوبات وتكلف قيادة الجيش بتنفيذ أحكامه بتشد وإحالة المخالفين أمام القضاء العسكري.

قضايا، ادعى النائب العام المالي القاضي الدكتور علي ابراهيم على ضابط برتبة مقدم في قوى الأمن الداخلي وعلى صاحب شركة محروقات وشخص آخر في جرم اختلاس أموال عامة وروثة من خلال تزويد المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي ومستشفى رفيق العسكري بالمحروقات وإحاله إلى النيابة العامة العسكرية.

وأرجأت محكمة التمييز العسكرية برئاسة القاضي الياس نايفة إلى 16 كانون الثاني المقبل متابعة محاكمة العقيد أنطون أبو جودة في قضية التعامل مع